

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية

في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج (ARDL)

د/ نشوى محمد عبد ربه

E-mail: [abdrabownashwa@yahoo.com](mailto:abdrabownashwa@yahoo.com)

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة - جامعة طنطا

## تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج (ARDL)

### ملخص البحث:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وسيلة هامة لتشجيع تصدير البلدان المضيفة. من خلال تدريب القوى العاملة المحلية وتطوير المهارات الفنية والإدارية، فإنه يساعد في رفع كفاءة وإنتاجية العوامل وبالتالي القوة التنافسية في السوق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية الكبيرة، يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة إيجابية كبيرة في صادرات البلد المضيف. ولكن هذا صحيح إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي لأسباب تتعلق بالكفاءة وليس للسوق المحلية. لذلك يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٧٧-٢٠١٨. باستخدام نموذج (ARDL)، وقد تمثلت أهم نتائج البحث في: أولاً وجود أثر معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجل القصير. ثانياً وجود أثر معنوي وإيجابي لجميع متغيرات النموذج (سعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي، المدخرات المحلية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة). على الصادرات المصرية في الأجل القصير. ثالثاً لا يوجد أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجل الطويل. لذلك يجب على الحكومة المصرية أن تسعى إلى التحول من إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، وذلك حتى يحدث الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات إذ يمكن لتلك الشركات زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة في الدول النامية.

### الكلمات الافتتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، مصر، نموذج (ARDL).

### Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is an important means of encouraging export of host countries. By training the local workforce and developing technical and managerial skills, it helps raise the efficiency and productivity of factors and thus the competitive strength in the international market. In addition, by facilitating access to large international markets, foreign direct investment makes a significant positive contribution to host country exports. However, this is true if foreign direct investment comes for efficiency reasons and not for the domestic market. Therefore, this research aims to determine the effect of foreign

direct investment on Egyptian exports in the short and long term for the period 1977 – 2018. Using the ARDL model, the most important results of the research were: First, there is a significant and positive impact of foreign direct investment on Egyptian exports in the short term. Second, there is a positive and moral effect for all model variables (real exchange rate, gross domestic product, domestic savings, gross fixed capital formation, industry added value). Third, there is no significant effect of foreign direct investment on Egyptian exports in the long term. Therefore, the Egyptian government must seek to shift from the manufacturing strategy to replace imports to the manufacturing strategy to encourage exports, so that the positive impact of foreign direct investment on exports occurs, as these companies can increase exports by benefiting from common markets, customs unions and free zones in developing countries.

#### **Keywords:**

**Foreign direct investment, exports, Egypt, ARDL model.**

#### **١ . مقدمة:**

أدت موجة العولمة منذ الثمانينات إلى نمو سريع في التجارة العالمية، لتحقيق رفع مستوى الصادرات، أصبح تحسين جودة المنتج مسألة ملحة. أظهرت الممارسة الاقتصادية أن جودة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل أكثر من الحجم الهائل للصادرات. تشير نظريات التجارة ذات الصلة إلى أنه بدلاً من مجرد زيادة كمية الصادرات، يمكن الحصول على المزيد من المكاسب التجارية من تصدير منتجات جديدة عالية الجودة تجسد التكنولوجيا المتقدمة، وقد أصبحت هذه المنتجات قوة دافعة مهمة في تعزيز جودة التجارة العالمية. مع ذلك، فإن معظم البلدان، وخاصة البلدان النامية، لديها هيكل صناعي غير مناسب، وضعف القدرة على الابتكار وانخفاض القدرة التنافسية مع اتجاه التكامل بين التجارة والاستثمار، تلعب الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد دوراً رائداً في التجارة العالمية. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ينتج عوامل خارجية إيجابية. تستخدم بعض البلدان الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة للتمويل الخارجي، وزيادة فرص العمل، وتمتية الاقتصاد المحلي، وتشجيع التصنيع وزيادة إنتاجية العمل. وفي الوقت نفسه، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القنوات الرئيسية لنقل التكنولوجيا الدولية. يمكن للبلدان المضيفة الاستفادة من الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا بسبب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن للمؤسسات المحلية تحسين قوتها الفنية وتجربتها الإدارية وتعزيز جودة تجارة التصدير (Zhang & Xing, 2019).

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستند إلى الاستفادة من توفر المصادر الطبيعية أو العمالة منخفضة التكلفة من المرجح أن يعزز الصادرات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي الساعي إلى السوق له تأثير إيجابي محتمل على الصادرات عندما يعزز ريادة الأعمال المحلية من خلال التنافس مع الشركات المحلية بشكل مباشر (Okechukwu, et al., 2018). أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يشجع التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال جعل الشركات أكثر قدرة على المنافسة، مما يجلب تكنولوجيا جديدة، ونمو العمالة (Selimi, 2016).

في العقود الأخيرة، حدثت زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم (Anwar & Sun, 2018). يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا رئيسيًا للتمويل ويمكنه تسهيل دخول التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلد النامي المضيف ومن خلال هذه القناة ستكون الدولة المضيفة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية (Mahmoodi & Mahmoodi, 2016). تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من القدرة الإنتاجية للبلد مما يؤدي بدوره إلى زيادة إمكانات الصادرات. تنشأ الآثار الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لأن تدفقات رأس المال الأجنبي قد تتضمن مزايا تنافسية مختلفة، مثل المعرفة والتكنولوجيا الفائقة، وبالتالي زيادة الإنتاجية أو معلومات أفضل عن أسواق التصدير مقارنة بالشركات المحلية أو اتصال أفضل بسلسلة التوريد للشركة الأم من الشركات المحلية. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) قوة دافعة مهمة للنمو الاقتصادي. وذلك لأن تدويل الإنتاج يساعد على استغلال مزايا الشركات والبلدان بشكل أفضل، ويزيد من الضغوط التنافسية ويحفز نقل التكنولوجيا والنشاط الإبداعي. نتيجة لذلك، هناك إجماع واسع على أن السياسة يجب أن تهدف إلى الحد من العوائق التي تحول دون الاستثمار الأجنبي المباشر أو القضاء عليها طالما أن هذا لا يتعارض مع أهداف السياسة المشروعة الأخرى (Andraz & Rodrigues, 2010). أن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة تشجيع الصادرات هي مساهمات مهمة في النمو الاقتصادي. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل التكنولوجيا، ويحفز الاستثمار المحلي، ويسهل التحسينات في رأس المال البشري وإصلاح المؤسسات في البلدان المضيفة (Goh, et al., 2017). سيطر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الأدب الاقتصادي، وخاصة مجالات التنمية الاقتصادية، على مدار الثلاثين عامًا الماضية، نظرًا للتأثيرات المحتملة له على اقتصاد البلد المضيف، تتراوح هذه الآثار من التأثير على الإنتاج، والعمالة، والدخل، والأسعار، والصادرات، والواردات، إلى التأثير على النمو الاقتصادي، وتوازن المدفوعات، والرفاهية العامة للبلد المضيف. زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينيات مع عولمة الاقتصاد الدولي (Massoud, 2008). تعتبر أكثر القضايا إثارة للجدل حول الاستثمار الأجنبي المباشر هي التي تتعلق بكيفية تأثيرها على القدرة التنافسية لصادرات البلد الأم. على وجه التحديد، ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل أو يحل محل التصدير من قبل الشركة الأم أو من قبل شركات أخرى في البلد الأم. ووجد أنه من خلال العديد من الدراسات القياسية السابقة، لا يزال هناك خلاف كبير حول كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد الأم. تجد بعض الدراسات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي وصادرات البلد الأصلي متكاملة، بينما يرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد

يكون مرتبطاً ارتباطاً سلبياً مع صادرات البلاد الأم (Chen & et al, 2012). لذلك فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تصدير البلد الأصلي يبقى مشكلة مفتوحة، لذلك تسعى هذه الدراسة لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٨.

### ١.١ مشكلة البحث:

نجد أن معظم البلدان النامية ومنها مصر لا تنتج أو تصدر منتجات عالية الجودة. لكن هذه الدول غالباً ما تستورد سلعاً عالية الجودة من الدول المتقدمة والتي تكون مكلفة، مما قد يساهم في مشكلة ميزان المدفوعات. يمكن أن يساعد رفع مستوى جودة الصادرات في البلدان النامية على زيادة إيرادات صادراتها وبالتالي تقليل حدة مشكلة ميزان المدفوعات. تتمثل إحدى طرق تحسين جودة الصادرات في الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. ومع ذلك قد لا يكون من الممكن لمعظم البلدان النامية أن تدفع ثمن هذه التكنولوجيا. تتمثل الطريقة غير المباشرة للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي (FDI). توجد عديد من الدراسات السابقة والأدلة الاقتصادية التجريبية التي بحثت في موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في بعض دول العالم المتقدم والمتخلف، إلا أن هذه العلاقة لا تزال غامضة وتختلف من دولة لأخرى. فقد بينت بعض هذه الدراسات (Chen, et al., 2012)، (عباس، ٢٠١٣)، (Selimi, et al., 2016)، (Tekin, 2012) وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، كما أوضحت مجموعة أخرى من الدراسات (Sultan, 2013)، (Mahmoodi & Mahmoodi, 2016)، (بلعابد، ٢٠١٧)، (خليفة، محمود، ٢٠١٤) وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وعدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل، بينما سجلت دراسة (نوير، ٢٠٠٦) وجود تأثير سلبي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات. ولقد شهد الاقتصاد المصري تطورات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، لذلك فإن مشكلة البحث تتلخص في الإجابة على سؤال محدد، ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل؟

### ٢.١ أهمية البحث وهدفه:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الصادرات في جميع دول العالم، فقد يمثل نمو الصادرات زيادة في الطلب على إنتاج البلد، مما يمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بالإضافة إلى العمالة، إن التوسع في الصادرات قد يشجع التخصص في إنتاج السلع القابلة للتصدير وإعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية (نسبياً) غير الفعالة إلى قطاعات التصدير الإنتاجية الأعلى وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي. قد يؤدي التوسع في الصادرات أيضاً إلى تحقيق مكاسب من خلال زيادة استخدام السعة وزيادة وفورات الحجم بسبب الأسواق الكبيرة وتسريع تقدم الإنتاج الفني. علاوة على ذلك، فإن تراكم العملات الأجنبية من الصادرات يسمح باستيراد مدخلات عالية الجودة مثل السلع الرأسمالية للإنتاج المحلي والصادرات، وبالتالي توسيع إمكانيات الإنتاج الاقتصادية (Andraz & Rodrigues, 2010). يفترض نهج آخر وجود علاقة

مرتدة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وهذا يعني أن زيادة التجارة (بغض النظر عن السبب) ينتج عنها المزيد من الدخل، ويؤدي المزيد من الدخل إلى المزيد من التجارة. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك رئيسي لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي. الأسباب واضحة. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، والتي تنشأ أساساً من الشركات متعددة الجنسيات، تزيد من القدرة الإنتاجية في البلد المضيف، مما يؤدي بدوره إلى توليد المزيد من الطاقة الإنتاجية. علاوة على ذلك، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلدان المضيفة للشركات التابعة الأجنبية ليس دائماً مباشراً. قد تكون هناك آثار جانبية مهمة تؤثر على الأداء الإنتاجي والتصدير للمنتجين المحليين بشكل غير مباشر. وأخيراً، تؤكد فرضية الاستثمار الأجنبي المباشر المدفوعة بالنمو على الحاجة إلى نمو الأسواق وتحسين الظروف في رأس المال البشري والبنية التحتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (Andraz & Rodrigues, 2010). ووفقاً لذلك فإن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية من السلع والخدمات في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٨، وذلك لتقديم توصيات لصانعي السياسة الاقتصادية، بشأن تحسين دور الاستثمار الأجنبي في مصر لزيادة نمو الصادرات المصرية.

### ٣.١ منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية عن (الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة، سعر الصرف الحقيقي، إجمالي المدخرات المحلية). في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٧ - ٢٠١٨. مستمدة من بيانات البنك الدولي عام ٢٠١٩. وسوف يتم استخدام الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٧ - ٢٠١٨، واستنباط العلاقات بينهما. كما يتم الاعتماد على أساليب قياسية حديثة تعتمد على اختبارات جذر الوحدة، ونموذج (ARDL) لقياس العلاقات بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، واختبار جودة النموذج، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

### ٤.١ خطة البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة موجزة عن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهجية وخطته، وأقسام يتناول أولها: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٨)، ويبين ثانيهما: النظريات التي توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وثالثهما: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الأدب الاقتصادي، ويعرض رابعهما: نموذج قياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية خلال الفترة المذكورة، ويوضح خامسهما: النتائج والتوصيات.

٢. تطور الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٨).

١.٢: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٨).

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعرفها المنظمة العالمية للتجارة: بأنها الاستثمارات التي تحدث عندما يقوم مستثمر في بلد ما (الأم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل (Friha&Mounir, 2019). بينما يعرفه صندوق النقد الدولي: بأنه الاستثمار في مشروع ما داخل الدولة المضيفة على ألا تقل حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠% من رأس المال، أو يتم تركيز ٢٥% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة من المستثمرين مما يؤدي إلى سيطرتهم الفعلية على سياسات المشروع وقراراته.

بالنظر إلى الشكل رقم (١) نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت لداخل مصر كأستجابة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم انتهاجها مع أواخر العقد السابع من القرن العشرين، حيث كانت ٠,٧٣% عام ١٩٧٧ ثم ارتفعت إلى ٢,١٥% عام ١٩٧٨ بينما نجد ارتفاع كبير في هذه النسبة عام ١٩٧٩ حيث وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر إلى ٦,٧٥% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كانت هذه النسبة تمثل نصيب كبير للاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للعالم وذلك بنسبة ٢,٩%، أو بالنسبة للدول النامية والتي وصلت إلى ١٤,٩% بالنسبة للدول النامية (شاكر، ٢٠١٥).

في بداية التسعينيات شهد الاقتصاد المصري تحولات هيكلية وذلك مع التحول نحو الاقتصاد الحر، عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإزالة الخلل في الاقتصاد، ولذلك تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري بسبب انتهاج مجموعة من السياسات التشريعية والمؤسسية وإزالة العوائق بين مصر والدول الأخرى، وربما يعود دور الاستثمار الأجنبي المباشر لبداية اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين دول جنوب وشرق المتوسط وبين الاتحاد الأوروبي. وتلك الاتفاقيات تحس على زيادة التدفقات الاستثمارية لدول جنوب المتوسط.

كذلك بالنظر إلى شكل رقم (١) نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ١,٧١% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ ثم انخفض إلى ٠,٦٨% عام ١٩٩١، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بسبب غزو العراق للكويت.

ونجد زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠,٩٤% عام ١٩٩٦ إلى ١,١٤% عام ١٩٩٧ إلى ١,٢٧% عام ١٩٩٨ أي بزيادة قدرها ٣٥% عن عام ١٩٩٦.

ومع تباطؤ برنامج الخصخصة بعد عام ١٩٩٧، تم بيع عدد كبير من الشركات الناجحة في مصر اتجه المستثمرون إلى الدخول عبر الاستثمارات الجديدة. وقد صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بإدخال تعديلات على أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ويقضي هذا

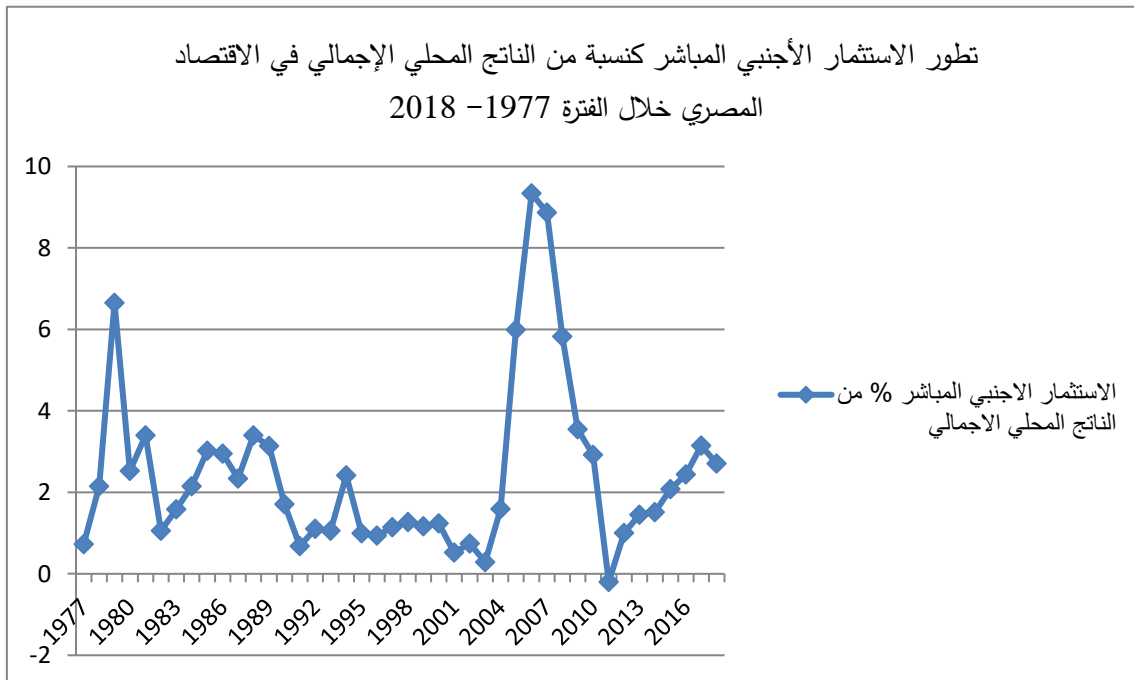
القانون بأن تعفى من الضريبة زيادات رأس مال الشركات التي تؤدي إلى التوسعات في الطاقة الإنتاجية وذلك بعد موافقة هيئة الاستثمار (حسين، ٢٠١٨).

كما نلاحظ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٢٩% عام ٢٠٠٣ وقد يرجع ذلك إلى ظروف الحرب على العراق التي كان لها إنعكاسات سلبية على عدد كبير من الدول، ولكن ارتفعت في عام ٢٠٠٤ بنسبة كبيرة حيث وصلت إلى ١,٥٩%، وأستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى أقصاها عام ٢٠٠٦ وذلك بنسبة ٩,٣٤%، ويرجع ذلك إلى التحسن المطرد في مناخ الاستثمار وتواصل جهود الإصلاح المالي والنقدي والمؤسسي، ولكن بدء الانخفاض مرة أخرى خلال الأربع أعوام التالية، لكن نجد أن هذا الانخفاض وصل إلى أدنى حد له وهو -٠,٢% عام ٢٠١١، ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وما ترتب عليها من انسحاب العديد من الشركات والمستثمرين الأجانب من السوق المصرية.

وقد جاء قانون الاستثمار الموحد رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ وقد حاول علاج بعض نقاط الضعف في قوانين الاستثمار السابقة، حيث نص القانون على ربط الاستثمار بأولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تشجيع الاستثمارات في بعض المجالات الجديدة كمنقل التكنولوجيا والطاقة وذلك عن طريق منح حوافز استثمار إضافية لتشجيع تلك الاستثمارات.

مما ترتب عليه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢,٤٤% عام ٢٠١٦ إلى ٣,١٥ عام ٢٠١٧، ولكن انخفض إلى ٢,٧١% عام ٢٠١٨، وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وبحسب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة ١٣% خلال عام ٢٠١٨.

### شكل رقم (١)



المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات (World Bank, World Development Indicator, 2019).



## ٢.٢: تطور حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٨).

منذ منتصف السبعينيات اتبعت مصر سياسة التحرير الاقتصادي مما ترتب عليه زيادة الصادرات حيث يتضح من الشكل رقم (٢) زيادة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٩٥% عام ١٩٧٧ إلى ٣٠,٩٦% عام ١٩٨١، ثم بدأت في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٠، وعادت للارتفاع مرة أخرى بنسبة كبيرة في نهاية عام ١٩٩١ حيث وصلت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٧,٤٧%، ويرجع ذلك إلى اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد شهدت الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦، ارتفاعاً في معدلات الصادرات، وذلك لأن برنامج الإصلاح الاقتصادي احتل فيه التحرير التجاري دوراً رئيسياً يهدف إلى تغيير الوجهة الداخلي للاقتصاد المصري، من خلال استبدال إستراتيجية الإحلال محل الواردات بإستراتيجية تشجيع الصادرات، خاصة بعد أنضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية (عمار، ٢٠٠١).

في ٢٠٠١ وقعت مصر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٤، حيث سمحت الاتفاقية للمنتجات المصرية الدخول الفوري بحرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وفي نفس السنة (٢٠٠٤) أعلنت وزارة المالية التزامها بإصلاح شامل في إدارة الجمارك المصرية لتلبية المعايير الدولية. حيث وصلت صادرات السلع والخدمات في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلات عالية من الارتفاع في نهاية عام ٢٠٠٤ حيث وصلت إلى ٢٨,٢٣% وأستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى ٣٣,٠٤% عام ٢٠٠٨. ذلك حيث شرعت البلاد خلال هذه الفترة إلى إحداث تغييرات اقتصادية وهيكلية كبرى وذلك لتنمية الصادرات والتحرير الاقتصادي.

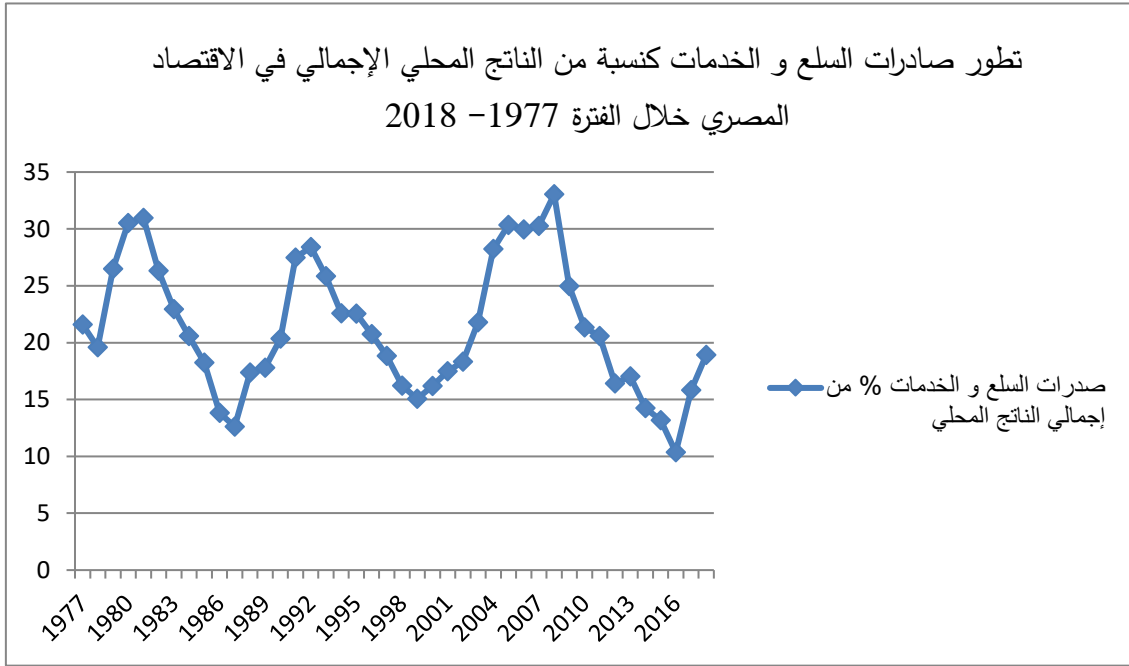
ولكن انخفضت الصادرات إلى ٢٤,٩٦% عام ٢٠٠٩، وذلك بسبب الأزمة المالية في سبتمبر ٢٠٠٨ والتي أثرت سلباً على الطلب العالمي وبالتالي أثرت على الصادرات المصرية، وفي نهاية ٢٠٠٩ أعلنت وزارة التجارة والصناعة إستراتيجية تنمية الصادرات للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ وسعت هذه الإستراتيجية إلى تنسيق عمل الجهات الحكومية مع الأطراف المعنية، وأشترك القطاع الخاص لتحقيق التناسق في السياسات، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو تطوير السياسة التجارية في مصر لتحقيق المزيد من الإدماج في الاقتصاد العالمي.

وقد شهدت الصادرات انخفاضاً من ٢٠,٥٧% عام ٢٠١٠ إلى ١٦,٤% عام ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير، وقد عانت الصادرات خلال هذه الفترة من العديد من العوامل السلبية مثل عدم الاستقرار السياسي، ضعف اليورو مقابل الدولار مع استقرار نسبي في سعر الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي والذي أثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية في عام ٢٠١٤ (مصر: مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١٦). مما ترتب عليه انخفاض الصادرات إلى ١٤,٢٤%، واستمر الانخفاض حتى وصل إلى ١٣,١٨، ١٠,٣٥% عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي. في يناير ٢٠١٦ بدء صندوق تنمية الصادرات في مصر في تطبيق القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية، وتتضمن هذه القواعد زيادة الصادرات عن طريق تحفيز المصدرين على تحقيق نمو سريع في

الصادرات مع منح نسبة إضافية من المساندة الأساسية على الزيادة المحققة في الصادرات، وتنمية صادرات المشروعات الصغيرة.

ترتب على ذلك ارتفاع الصادرات بنسبة ١٥,٨٢% عام ٢٠١٧ ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ١٨,٩١% عام ٢٠١٨، وقد ترجع هذه الزيادة في الصادرات أيضاً إلى تحسين درجة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية عقب قرار تحرير سعر الصرف.

## شكل رقم (٢)



المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات (World Bank, World Development Indicator, 2019).

### ٣. النظريات التي توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

١.٣: نظرية الشركات متعددة الجنسية (The theory of multinational enterprise MNE). تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً رائداً في الاقتصاد العالمي (Head & Ries, 2004). يجوز للشركات متعددة الجنسية الاستعانة بمصادر خارجية لقطاعات من عملية الإنتاج الخاصة بها إلى البلد المضيف وتصدير هذه المنتجات (الوسيلة) إلى البلد الأم. وبالمثل عندما يكون للبلد المضيف ميزة تكلفة وتكلفة التداول منخفضة (مقارنة بتكاليف التجارة في البلد الأم)، فإن الشركات متعددة الجنسية تستخدم الدولة المضيفة كمنصة تصدير لخدمة سوقها، وكذلك الأسواق الأخرى. إن الانطلاق لنظرية MNE يرجع إلى فكرة أن الشركات يجب أن يكون لها مزايا معينة لكي تصبح شركات متعددة الجنسيات. نظمت (Dunning 1993) هذه المزايا في ثلاث مجموعات أساسية: (١) ميزة الملكية التي تشير إلى الحالة التي يكون فيها MNE منتجاً أو عملية إنتاج توفر لها قوة سوقية في السوق الأجنبية، (٢) ميزة الموقع

التي تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تحتاج إلى تحديد موقع الإنتاج في الخارج للحفاظ على ميزتها التنافسية، (٣) ميزة الاستيعاب الداخلي التي تشير إلى أن MNE لديها حافز لاستغلال ميزة ملكيتها داخلياً. نظراً لأن جزءاً من المنتجات الوسيطة التي تنتجها الشركات التابعة الأجنبية في البلد المضيف يتم شحنها عادةً إلى البلد الأم، فمن المتوقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي مباشر على صادرات البلد المضيف، والتي تنشأ داخلياً في ظل ظروف محددة (Kutan & Vuksic, 2007). أولت الأدبيات الاقتصادية الدولية عناية خاصة لحل مسألة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بديلاً عن التجارة الدولية أو مكماً لها. يشير نموذج (Heckscher-Ohlin-Samuelson) التقليدي (HOS) إلى أن التجارة الدولية يمكن أن تحل محل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السماح بحرية الحركة للعمالة ورأس المال عبر البلدان. بناءً على افتراضات نموذج HOS، وجد (Mundell 1957) أن العمالة الدولية وحركة رأس المال تشكل بديلاً مثالياً للصادرات (Pham & Nguyen, 2013). حيث قام (Mundell 1957) بتطوير أحد الأطر النظرية المبكرة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في عمله الأساسي على أساس نموذج هيكرشر - أولين الكلاسيكي الجديد المبني على بلدين، سلعتين وعاملان. في تحليله، يخفف موندل من افتراض عدم ثبات عوامل الإنتاج ويجادل بأن حركة العوامل يمكن أن تكون بديلاً للتجارة. يفترض أن الحواجز التجارية ستشجع حركة العوامل عبر الحدود، وأن التجارة، من ناحية أخرى، ستزدهر في ظل وجود قيود على حركة العوامل. وهذا يعني أن الصادرات الأجنبية المباشرة يمكن أن تحل محل بعضها البعض تبعاً لدرجة الانفتاح في البلد المضيف والوطن الأم. تؤكد نظريات لاحقة مثل نظرية الاستيعاب على العلاقة البديلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. عند اتخاذ قرار بدخول سوق أجنبي، من المحتمل أن تقوم الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من التصدير إذا كانت الفوائد التي تعود عليها من خلال استيعاب مزايا ملكيتهم تفوق تكلفة عيوب السوق (Okechukwu, et al., 2018). إن الشركات متعددة الجنسية يتوافر لديها وسائل التكنولوجيا الحديثة نتيجة الإنفاق الكبير على البحث والتطوير، وبالتالي تستطيع زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال خبراتها ومهارتها التسويقية (Friha & Mounir, 2019).

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تخدم الطلب الأجنبي بطريقتين، إما أنها تستطيع تصدير المنتج أو يمكن أن تخلق طاقة إنتاجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. تتمثل ميزة الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يتيح تكلفة هامشية أقل من الصادرات. بما أن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رأس المال، فإن هذا ينعكس في فجوات الاستثمار في المدخرات والاستيراد والتصدير الخاصة بكل منها، مما يعني أن البلدان النامية ليس لديها مدخرات كافية و / أو صرف أجنبي لتمويل احتياجاتها الاستثمارية. لسد هذه الفجوة، يحتاجون إلى تدفق لرأس المال الأجنبي ونمو الصادرات. الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر مهم لرأس المال للنمو في البلدان النامية. تحولت النظريات الحديثة التي تشرح نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما الشركات، إلى تفسيرات القلة الاحتكارية وتلك الحيازة التي تقترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث شرطاً ضرورياً بعض المزايا الاحتكارية (Majeed & Ahmad, 2008).

على الجانب الآخر، كثيراً ما تشعر حكومات البلدان النامية بالقلق من أن الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي الوارد قد يؤدي إلى تآكل غير مقبول في نهاية الأمر لسيادة البلد. ومع ذلك، يمكن للاقتصاد الناشئ أن يحسن قدرته على المساومة مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في إجراء الاستثمار المباشر من خلال تحسين مجموعة الموارد التي يقدمها. وبالتالي، فإن فوائد نشاط التصدير من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق بكثير أي جوانب سلبية محتملة (Suh & Khan, 2003).

### ٢.٣: الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلدان المضيفة.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف ليس مباشراً فقط، من خلال صادرات الشركات التابعة الأجنبية، ولكن قد يكون هناك آثار جانبية مهمة قد تؤثر على أداء الصادرات للمنتجين المحليين، قد يعتمد التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات (على الأقل في بعض الصناعات) على مستوى رأس المال التكنولوجي والبشري للمنتجين المحليين، وعلى شدة المنافسة في الأسواق المحلية، وكذلك على السياسات الحكومية في تعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية (Kutan & Vuksic, 2007)، بالإضافة إلى أن الشركات المحلية في الدول المضيفة يمكن أن تستفيد من المعلومات التجارية المتاحة عن المنظمات الصناعية والتجارية الدولية التي تكون الدولة الأم لتلك الشركات أعضاء فيها ويترتب على ذلك زيادة صادرات الدول المضيفة (خليفة، محمود، ٢٠١٤). تستفيد الشركات المحلية من حلقات الأتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية، وذلك في ظل المشروعات المشتركة، لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة المرتبطة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد الشراء، لذلك فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك فإن نقل التكنولوجيا الحديثة ونقل المهارات الإدارية في مجال التصدير إلى الشركات المحلية في الدول المضيفة يساعد على تحسين الخصائص التكنولوجية لعناصر الإنتاج وللمنتجات المحلية (Friha & Mounir, 2019). كما أن دخول شركات أجنبية تابعة إلى القطاعات النهائية يمكن أن يترتب عليه زيادة الطلب على المدخلات مما يشجع الشركات المحلية على الاستثمار في تطوير المنتج (جافوريك، ٢٠١٦). إن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الصادرات لها أهمية كبيرة بالنسبة لصانعي السياسات وشركات الأعمال على حد سواء. من ناحية أخرى، إذا أدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الصادرات من خلال الروابط الأمامية والخلفية في عملية الإنتاج، فإن مثل هذه العلاقة التكميلية ستعزز الاستثمار المحلي وتسهم في نمو الاقتصاد من خلال زيادة احتياطات النقد الأجنبي (Bhasin & Paul, 2016).

### ٣.٣: الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية بسبب إمتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الإقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم مما يترتب عليه زيادة في صادرات الدولة المضيفة (خليفة، محمود، ٢٠١٤). يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر على نشاط التصدير لبلد ما عندما يكون الغرض من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستفادة من

المزايا النسبية للبلد المضيف والبيع في الأسواق الوطنية الأخرى. من الأرجح أن تستفيد الاقتصادات المتكاملة من تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق داخل المنطقة (مما يؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير) مقارنة بسياسة التجارة الخارجية الأكثر صرامة، وقد ترغب في تقديم حوافز استثمارية لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في تحسين قدرة البلد المضيف على الاستجابة للفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي العالمي، وهو هدف يُعترف به بشكل متزايد كأحد الأهداف الرئيسية لأي استراتيجية إنمائية. وبالتالي، أصبحت البلدان أكثر انسجاماً مع اتجاهات السوق العالمية وقادرة على توجيه نشاطها التصديري إلى قطاعات الطلب المرتفعة (Suh& Khan, 2003).

#### ٤. الأدبيات التطبيقية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات:

▪ هدفت دراسة (Zhang& Xing, 2019) إلى توضيح كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة الصادرات من خلال دراسة التأثير المحتمل لحماية حقوق الملكية الفكرية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية التصدير وذلك باستخدام سلسلة زمنية في ٤٥ دولة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٤. والنموذج يشتمل على مؤشر جودة الصادرات كمتغير تابع بينما كانت المتغيرات المستقلة هي (الإستثمار الأجنبي المباشر، حماية حقوق الملكية الفكرية، الإنفاق على البحث والتطوير، الأستثمار في رأس المال البشري، حجم واردات البلد المضيف، الإنفتاح التجاري)، وذلك باستخدام (panel threshold test). وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية وكبيرة لحقوق الملكية الفكرية في التأثير على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في البلدان المتقدمة والنامية، حيث يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة الصادرات حسب درجة حماية حقوق الملكية الفكرية في البلد المضيف.

▪ قامت دراسة (Chen, et al., 2012) بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في القدرة التنافسية للصادرات في تايوان باستخدام قاعدة بيانات فريدة تغطي ١٥ من الصناعات التحويلية التايوانية النشطة خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٧. وذلك باستخدام أسلوب قياسي يعتمد على استخدام منهجية حزم البيانات (Panel Data) باستخدام نموذج الأثر الثابت و نموذج الأثر العشوائى. وأشتمل النموذج على قيمة الصادرات لكل صناعة كمتغير تابع، وكل من (تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر السنوية من تايوان إلى الصين في كل صناعة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تايوان إلى بلدان أخرى في كل صناعة، البحث والتطوير، متوسط مبيعات كل شركة في الصناعة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تايوان، نسبة مبيعات رأس

المال، رأس المال البشري) كمتغيرات مستقلة. لقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن القدرة التنافسية التصديرية لتايوان مرتبطة بشكل إيجابي مع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات التايوانية، حيث وجدت أدلة على أوجه التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات البلد الأم مما يشير إلى أن العلاقة التكميلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قد سيطرت على علاقة الإحلال. تدعم هذه النتيجة الرأي القائل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي يكمل صادرات الوطن الأم. على الرغم من أن النتائج تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين له تأثير إيجابي على الصادرات في "القطاعات الحديثة"، فإن الملاحظة العامة هي أن تأثير الصادرات أقوى في "القطاعات التقليدية" منه في "القطاعات الحديثة"، بغض النظر عن موقع الاستثمار.

■ قامت دراسة (Selimi, et al., 2016) بتحري العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دول غرب البلقان خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٣ وأعدمت الدراسة على النماذج الأتية ( thepanel regression techniques and Least Square Dummy Variable (LSDV) regression method)، وكان المتغير التابع الصادرات والمتغيرات المستقلة هي (الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إجمالي المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ووجدت الدراسة تأثيراً إيجابياً وهاماً من الناحية الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات لهذه المجموعة من البلدان. كما أظهرت نتائج الاقتصاد القياسي أيضاً أن ترويج الصادرات في بلدان دول غرب البلقان يتحدد بنمو الإنتاج وسعر الصرف والمدخرات والصناعة.

■ بحثت دراسة (Okechukwu, et al., 2018) التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات النيجيرية من خلال اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي والقطاعي على الصادرات الكلية والمفصلة (النفطية وغير النفطية) باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٥ وقامت الدراسة باتباع أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار هذه العلاقة في الأجل الطويل وذلك باستخدام متغيرات النموذج التالية (هو إجمالي الصادرات السنوية، الصادرات النفطية وغير النفطية كمتغيرات تابعة، وإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي

الإجمالي كمتغيرات مستقلة، على التوالي)، تشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي له تأثير إيجابي طويل المدى من الناحية الإحصائية على إجمالي الصادرات. بمجرد أن يتم تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية وغير نفطية، فإن العلاقة الإيجابية والمتكاملة لا تنطبق إلا على صادرات النفط. عندما يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر حسب القطاع والقطاع الأولي وقطاع الصناعات التحويلية، فإنه توجد علاقة إيجابية طويلة الأمد مع كل من الصادرات وصادرات النفط، لكن يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات ليس له أي تأثير كبير على الصادرات النيجيرية.

■ قامت دراسة (Tekin, 2012) بتحري العلاقة السببية المحتملة لجرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والصادرات الحقيقية والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتم اختيار بيانات ١٨ دولة من أقل البلدان نمواً خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٩. وأثناء دراسة العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وجدت هذه الدراسة أن السببية هي من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات الحقيقية في بعض الدول محل الدراسة، كما وجدت هذه الدراسة أيضاً دليلاً على أن اتجاه السببية العكسية (من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الصادرات) يبدو صحيحاً في حالة أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد عزز أداء الصادرات، فإن النمو في الصادرات الحقيقية لا يرافقه نمو اقتصادي.

■ أوضحت دراسة (بلعابد، ٢٠١٧) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٣. وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك في الأجل الطويل وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الأجل القصير، وعدم وجود تكامل مشترك بينهما في الأجل الطويل.

■ قامت دراسة (Sunde, 2016) باستخدام نموذج (ARDL) واختبارات السببية لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في جنوب أفريقيا خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٤ وتوصلت النتائج إلى وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. أن كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يحفزان النمو الاقتصادي. ووجد تحليل العلاقة السببية أن هناك سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، والسببية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر

والصادرات المنبعثة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات والسببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والصادرات. تؤكد النتائج فرضية النمو التي قادها الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ سعت دراسة (Mahmoodi& Mahmoodi, 2016) إلى دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في فريقين من البلدان النامية ثماني دول أوروبية نامية خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣ وثمانية دول نامية آسيوية خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠١٣. وتم استخدام اختبارات السببية للتحقيق في نموذج ثلاثي للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنتاج المحلي الإجمالي. أشارت نتائج السببية في البلدان النامية الأوروبية إلى العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، والسببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات في المدى القصير. كما أشارت النتائج في الدول النامية الآسيوية إلى العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى القصير. علاوة على ذلك هناك أدلة على العلاقة السببية طويلة الأجل من التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، والسببية طويلة الأجل من النمو الاقتصادي والتصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات.

■ تحرت دراسة (Tang& Zhang, 2016) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أذهار الصادرات في الصين وذلك باستخدام بيانات ٢١ قطاعاً صناعياً ل ٣١ منطقة خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٢ وكانت متغيرات النموذج هي الصادرات كمتغير تابع وله ثلاث مؤشرات (حجم الصادرات، جودة الصادرات، كثافة الصادرات بالنسبة لصادرات العالم)، والمتغيرات المستقلة هي (الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، رأس المال المادي، البحث والتطوير، البنية التحتية، السياسات الصناعية الحكومية)، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري والبحث والتطوير مفيدان للغاية بالنسبة للصين للحصول على الآثار غير المباشرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جودة الصادرات.

■ هدفت دراسة (Andraz& Rodrigues, 2010) إلى تحليل العلاقات السببية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في البرتغال وتحديد اتجاهها واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة، اختبارات التكامل المشترك والسببية على البيانات السنوية خلال الفترة ١٩٧٧ - ٢٠٠٤، وكانت متغيرات النموذج هي الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الحقيقية



والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي الداخل، وتوصلت الدراسة إلى أن الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر يعززان النمو على المدى الطويل، بينما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على المدى القصير وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، ووجدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الصادرات، وذلك في الأجل القصير والأجل الطويل.

■ هدفت دراسة (Majeed & Ahmad, 2008) إلى تحديد آثار العوامل المختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في ٤٩ دولة من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤، وذلك باستخدام (Fixed effects model) وتم تحليل نموذجين، أحدهما المتغير التابع الصادرات والأخر المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت المتغيرات كالاتي: (الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاج المحلي الإجمالي، الإنتاج المحلي الإجمالي ثابت، المدخرات الوطنية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الضرائب غير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، سعر صرف حقيقي، قيمة الصناعة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، عدد أجهزة التلفزيون، عدد الهاتف). ووجدت الدراسة أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي والقيمة المضافة للصناعة يعززان الصادرات بشكل كبير. توفر هذه الدراسة علاقة تكاملية كبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات مع السببية في كلا الاتجاهين. كما أن توسيع شبكة مرافق الاتصالات أمر أساسي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ونمو الصادرات. كما أوضحت نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والصادرات تؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك فإن الدين الخارجي وعجز ميزان المدفوعات لهما آثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد وجد أن آثار الزيادة في الاستثمار المحلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سلبية، تأثير الضرائب هو سلبي وغير مهم.

■ سعت دراسة (Pham & Nguyen, 2013) إلى دراسة العلاقة الثلاثية المحتملة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي باستخدام فييتنام كدراسة حالة. خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠. وذلك باستخدام مجموعة بيانات تغطي صادرات فييتنام، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وسعر الصرف الحقيقي، وكان الاستثمار بين فييتنام

وشركائها العشرة من البلدان التجارية. وذلك باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي وهي كما يلي: اختبار جذر الوحدة، استخدام تقنية التكامل المشترك لاختبار العلاقات المتكاملة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الانخفاض الحقيقي في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والصادرات. ووجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الفيتنامية. كما وجدت الدراسة دليل على أهمية دور نمو الصادرات في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكذلك أهمية سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو التصدير للحكومة الفيتنامية.

■ بحثت هذه الدراسة (Sultan, 2013). في طبيعة العلاقة بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، ووجدت الدراسة علاقة توازن مستقرة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات. وأوضحت نتيجة العلاقة السببية القائمة على نموذج تصحيح خطأ المتجه (VECM) أن السببية تمتد من اتجاه التصدير إلى اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وليس من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اتجاه التصدير أي عدم وجود علاقة معنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات في الأجل الطويل.

■ بمراجعة الأدب التطبيقي المرتبط بالاقتصاد المصري الذي أعتمد على أساليب قياسية متقدمة، والذي تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، نجد أنه محدود للغاية ومن الدراسات السابقة مايلي:

■ ناقشت دراسة (شاكر، ٢٠١٥) العلاقة بين الصادرات المصرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من جانب ٦ من الشركاء (الكويت، فرنسا، ألمانيا، الإمارات، السعودية، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة). خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٢ وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، واستخدم النموذج المتغيرات الأتية: الصادرات المصرية كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة هي (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، عدد أفراد قوة العمل في مصر، أذواق المستهلكين). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

■ قامت دراسة (نوير، ٢٠٠٦) باختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي والصادرات الصناعية في مصر خلال الفترة وذلك باستخدام المتغيرات التالية (قيمة الصادرات الصناعية الحقيقية كمتغير تابع، قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي الحقيقي، نسبة الأسعار المحلية إلى أسعار التصدير، قيمة الاستثمارات الحقيقية في قطاع البنية الأساسية، معدل الأجر الحقيقي في قطاع الصناعة، سعر الصرف الحقيقي الفعال، الصادرات الصناعية المبطأة بسنة سابقة). خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢، ويتم تقدير نموذج (panel data) باستخدام صيغة (Fixedeffects)، وتتضمن البيانات المقطعية ٧ قطاعات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي القطاعي على الصادرات الصناعية القطاعية في مصر.

■ بحثت دراسة (عباس، ٢٠١٣) في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠، وكان المتغير التابع هو الصادرات والمتغيرات المستقلة هي (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفتاح الاقتصادي، التضخم)، وذلك باستخدام الطرق القياسية الآتية (معامل ارتباط بيرسون، معامل التحديد المتعدد). وقد أوضح معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وتليها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، بينما وجدت علاقة ضعيفة سلبية بين الإنفتاح الاقتصادي والصادرات، ووجدت علاقة ضعيفة موجبة بين التضخم والصادرات. وأوضح معامل التحديد وجود علاقة معنوية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

■ كما توصلت دراسة (خليفة، محمود، ٢٠١٤) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على الصادرات المصرية، وذلك خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠٠٩، حيث كان المتغير التابع هو لوغاريتم الصادرات والمتغير المستقل هو لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة، وطريقة المربعات الصغرى (OLS).

■ قامت دراسة (عمر، ٢٠٠٧) باختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الصادرات في مجموعة من الدول العربية (الأردن، الجزائر، تونس، الكويت، البحرين، مصر، السعودية، عمان)، وذلك خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢. باستخدام طريقة المربعات الصغرى واستخدمت نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة هي (الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج القومي، نسبة الادخار المحلي إلى الناتج

القومي الإجمالي، نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الصادرات في دولة البحرين، وكان التأثير موجب وغير معنوي في الكويت وتونس، وسالباً معنوياً في عمان والجزائر والسعودية، بينما كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الصادرات غير معنوي في مصر والأردن.

وهكذا يتضح لنا أن القليل من الأدب التطبيقي مطبق على مصر، كما ركز أغلبه على عدد محدود من المتغيرات، لذلك فإن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها:

- يتضمن عدد جديد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الصادرات بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لم يتم تناولها في أى دراسة سابقة على مصر.
- يستخدم وسائل تحليلية وقياسية حديثة في تحليل العلاقة بين المتغيرات من خلال استخدام نموذج (ARDL)، لاختبار العلاقات في الأجلين القصير والطويل.
- ندرة الدراسات التي تتعلق بتحديد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات في مصر.
- يتناول فترة زمنية أطول نسبياً، فضلاً عن كونها أحدث مقارنة بمعظم الدراسات السابقة.

## ٥. المنهجية المستخدمة ونتائج التحليل:

### ١.٥: الأساليب القياسية والنموذج المستخدم في التحليل.

يتضمن البحث الحالي فرض رئيسي يسعى الباحث لاختباره وهو وجود أثر معنوي طردي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات من السلع والخدمات في مصر، ويتضمن البحث متغيرات أخرى مستقلة وهى (سعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي، المدخرات المحلية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة). ويتوقع الباحث وفقاً للنظريات الاقتصادية أن يكون الأثر طردي لجميع متغيرات النموذج على الصادرات من السلع والخدمات في مصر.

ويعتمد الباحث على عدة أساليب قياسية تشمل اختبار جذر الوحدة للتأكد من درجة استقرار البيانات المستخدمة، تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام نموذج (ARDL) نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعه والذي يمكن من خلاله قياس العلاقات في الأجل القصير والأجل الطويل

معاً وقبل استخدامه نقوم بإجراء إختبار (Bounds test) لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل، ويتم استخدام نموذج (ARDL) في حالة اختلاف رتبة التكامل بين المتغيرات الداخلة في النموذج سواء كانت (0) 1 أو (1) 1، تحديد فترات التباطؤ الأمثل، تحديد معامل تصحيح الخطأ (EC) في حالة وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، إجراء اختبارات جودة وصلاحيّة النموذج.

وقد اختار الباحث عدد من المتغيرات الهامة التي تؤثر على الصادرات، ويعد هذا النموذج هو نفس متغيرات دراسة (Selimi, et al., 2016)، حيث أنه لم تستخدم هذه المتغيرات في أى دراسة سابقة عن مصر عند تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

ويمكن تمثيل النموذج التطبيقي للبحث كما يلي:

$$EXP = \beta_1 + \beta_2 FDI_t + \beta_3 GDP_t + \beta_4 GFCF_t + \beta_5 IND_t + \beta_6 R\_EXR_t + \beta_7 SAV_t + \epsilon_t$$

حيث تشير t إلى الفترة الزمنية للبحث،  $\epsilon_t$  هي الخطأ العشوائي،  $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_7$  تشير إلى معاملات النموذج المراد تقديرها. وقد تم استخدام هذا النموذج لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع والخدمات في مصر خلال الفترة (1977-2018). ومتغيرات النموذج هي:

EXP = Exports of goods and services as percentage of GDP %

FDI = Foreign Direct Investments as a percentage of GDP %  
الداخل

GDP = Gross domestic production annual growth %  
النمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي

GFCF = Gross fixed capital formation as percentage of GDP %  
إجمالي تكوين رأس المال الثابت

IND = Industry value added as a percentage of GDP %  
القيمة المضافة للصناعة

R\_EXR = Real effective exchange rate index (2010=100)  
سعر الصرف الحقيقي

SAV = Gross domestic savings as a percentage of GDP %  
إجمالي المدخرات المحلية

وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي في عام 2019 (World Bank, World Development Indicator, 2019).

٢.٥: النتائج العملية للنموذج المستخدم.

١.٢.٥: نتائج اختبارات الاستقرار.

يتم ذلك عن طريق اختبار جذور الوحدة نظراً لأن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي سلاسل غير مستقرة، لذلك يجب بداية تحديد درجة استقرار السلاسل باستخدام اختبار جذر الوحدة وذلك اعتماداً على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller (ADF)، ويقاس مدى استقرار البيانات وهل هي متكاملة من الرتبة صفر (0) 1 أى مستقرة فى مستواها أو من الرتبة (1) 1 أى مستقرة عند مستوى الفرق الأول. وقد جاءت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (١)

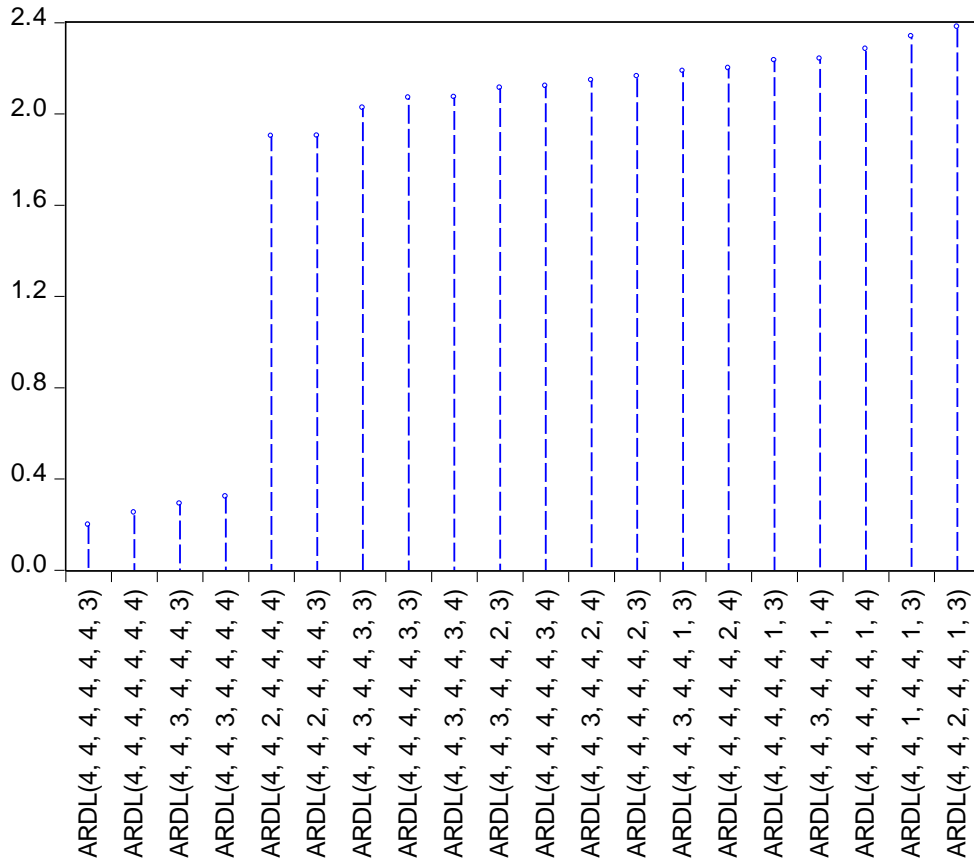
نتائج اختبار ADF باستخدام Eviews

المتغير	اختبار ADF						القرار
	المستوى			الفرق الأول			
	فترات الإبطاء	الاتجاه	إحصائية الاختبار	فترات الإبطاء	الاتجاه	إحصائية الاختبار	
EXP	4	constant	-5.151 (0.001)	0	constant	-4.312 (0.0015)	1 (0)
FDI	1	constant	-3.166 (0.0296)	0	constant	- 5.842 (0.000)	1 (0)
GDP	0	None	- 1.641 (0.0944)	0	constant	- 12.06 (0.000)	1 (0)
GFCF	0	constant	- 1.729 (0.4092)	0	constant	- 7.171 (0.000)	1 (1)
IND	1	constant	-3.243 (0.0907)	0	constant	- 5.676 (0.000)	1 (0)
R_ EXR	0	constant	-2.689 (0.0847)	0	constant	-6.318 (0.000)	1 (0)
SVA	0	constant	- 1.282 (0.6286)	0	constant	- 5.225 (0.0001)	1 (1)

ملحوظة: الأرقام بين الأقواس هي قيمة P-Value لإحصائية اختبار ADF. بالنظر إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول رقم (١) نجد أن أغلب المتغيرات مستقرة في المستوى أي أنها متكاملة من الرتبة (0) 1، ما عدا كل من تكوين رأس المال الثابت والمدخرات المحلية غير مستقران في المستوى ولكن يصبح كل منهما مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول، أي أنه متكامل من الرتبة 1 (1)، وهو ما يدعم ضرورة استخدام نموذج (ARDL) نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. ٢.٢.٥: نتائج فترات التباطؤ الأمثل.

بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة سابقاً، يمكننا استخدام نموذج (ARDL) نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقبل استخدام نموذج (ADRL) لتقدير معاملات النموذج لا بد أن نقوم بتحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء لكل متغير، وتم ذلك باستخدام قاعدة (Akaike information) AIC critemia وتم اختيار النموذج (٤, ٤, ٤, ٤, ٤, ٤) ويوضح ذلك الشكل التالي:

### Akaike Information Criteria (top 20 models)



٣.٢.٥: نتائج اختبارات نموذج (ARDL) في الأجل القصير: يوضح ملحق (١) نتائج الاختبار في الأجل القصير، والتي تشير إلى (١) وجود أثر طردي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات عند ٤ فترات إبطاء، وهذه العلاقة الطردية تتفق مع النظريات الاقتصادية التي توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على منظومة التصدير بشكل مباشر وذلك من خلال عمليات التصدير التي تتم عن طريق الشركة الأجنبية التابعة، ويمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر عن طريق تشجيع الشركات في القطاعات العاملة وإكسابها العديد من الخبرات والمهارات مما يترتب عليه زيادة التصريف والجودة في منتجاتها. (٢) وجود أثر طردي للنتائج المحلي الإجمالي على الصادرات وذلك لأن النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي هو الدافع الرئيسي لتوسيع الصادرات، لأنه يمكن استفاد فائض الإنتاج في الأسواق الدولية. (٣) وجود أثر طردي للتكوين الرأسمالي الثابت على الصادرات حيث يمكن للشركات أن تتراكم لديها المعرفة الفنية والتراكم الرأسمالي، وبالتالي فإن بعض الاستثمارات يمكن أن تنتج عوائد متنامية وتحفز الصادرات. (٤) وجود أثر طردي للقيمة المضافة في الصناعة على الصادرات وذلك لأنه كلما زادت القيمة المضافة للصناعة، ارتفعت الصادرات الصناعية. (٥) وجود أثر طردي لسعر الصرف الحقيقي على الصادرات وذلك لأن انخفاض الأسعار النسبية المحلية بسبب انخفاض سعر الصرف يجعل الصادرات أرخص في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات. (٦) وجود أثر طردي للمدخرات على الصادرات لأن ارتفاع المدخرات يعني توفير كميات

أكبر من البضائع المتاحة للتصدير، ويمكن أن يرجع ذلك أيضاً إلى أن ارتفاع المدخرات يعني انخفاض أسعار الفائدة التي تعزز فرص الاستثمار. الاستثمار هو القناة الرئيسية لنمو الصادرات.

#### ٤.٢.٥: اختبار مدى توافر خاصية التكامل المشترك.

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Bound Test)، وذلك لتحديد إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا. وتعتمد هذه الاختبارات على تحليل (F- Test)، حيث يتم حساب قيمة (F- statistics) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات طويلة الأجل، ثم يتم مقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة المقدر لها فإذا كانت F المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرض العدم ( $H_0$ ) الذي ينص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وقبول الفرض البديل ( $H_1$ ) الذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا كانت F المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل الفرض العدم ( $H_0$ ) بغياب العلاقات التوازنية طويلة الأجل. ويشير الملحق رقم (٢) إلى نتيجة هذا الاختبار: نلاحظ من إحصائية F المشتركة لاختبار الحدود أنها تساوى ٣٧,٩٢٠ وهى أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند كل مستويات المعنوية، لذلك يتم رفض فرض العدم ( $H_0$ ) بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وقبول الفرض البديل ( $H_1$ )، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

#### ٥.٢.٥: تقدير علاقات الأجل الطويل.

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج من خلال اختبارات الحدود في الخطوة السابقة، فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) ويتضح من الملحق (٣) نتائج الاختبار في الأجل الطويل والتي تشير إلى مايلي: (١) أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوجد له أثر معنوي على الصادرات في الأجل الطويل وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات الأجنبية في مصر تقوم بإستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه الإنتاج لإشباع الطلب المحلي وبالتالي لا توجد إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. (٢) وجود أثر معنوي وطردى لكل من الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات على الصادرات. (٣) وجود أثر معنوي وعكسي للتراكم الرأسمالي على الصادرات. (٤) لا يوجد أثر معنوي لكل من سعر الصرف والقيمة المضافة للصناعة على الصادرات.

#### ٦.٢.٥: معامل تصحيح الخطأ (The Error Correction Term)، (EC).

يوضح الملحق رقم (٣) أن قيمة معامل تصحيح الأخطاء سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من ١% وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، قيمتها -٠,٨١٥، وهو ما يعني سرعة تصحيح الإنحرافات خلال فترة حوالى سنة وشهرين وهى فترة تصحيح عالية.



٧.٢.٥: اختبار صلاحية النموذج.

ولاختبار صلاحية وجودة النموذج نقوم بإجراء الاختبارات التالية:

١- اختبار مضروب لاجرانجل لإرتباط التسلسلي بين البواقي (Breush- Godfrey).

٢- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (ARCH)، (Breusch-Pagan-)  
(Godfrey)

٣- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج (Ramsey Reset test).

توضح نتائج الاختبارات في الملحق رقم (٤) سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام. ومن ثم لا يعاني النموذج، من مشكلة الارتباط السلسلي ولا مشكلة عدم ثبات التباين وكذلك تحقق شرط صحة توصيف النموذج طبقاً لاختبار (Ramsey Reset test).

## ٦. النتائج والتوصيات ومقترحات لبحوث مستقبلية.

### ١.٦: النتائج.

استهدف هذا البحث تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية لمتغيرات النموذج للفترة (١٩٧٧-٢٠١٨) وتم الحصول على جميع البيانات من البنك الدولي (World Bank, World Development Indicator, 2019). وذلك باستخدام نموذج (ARDL) في القياس ووفقاً للأدبيات النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على منظومة التصدير في الدولة المضيفة بشكل مباشر، وذلك من خلال عمليات التصدير التي تتم عن طريق الشركات الأجنبية التابعة، ويمكن أيضاً أن يؤثر بشكل غير مباشر على منظومة التصدير عن طريق تشجيع الشركات في القطاعات العاملة في التوريد على زيادة الجودة والتصريف في منتجاتها. ولكن عند استعراض الأدبيات التطبيقية وجد أن بعض الدراسات توصلت إلى إثبات صحة الأدبيات النظرية بوجود علاقة معنوية وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، بينما توصلت دراسات تطبيقية أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما.

لذلك استخدم هذا البحث الصادرات المصريه من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة هي (الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، سعر الصرف الحقيقي، إجمالي المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وذلك لاختبار العلاقة بين هذه المتغيرات والصادرات.

ولقد عانى الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة من عدم الاستقرار الاقتصادي وكذلك السياسي في بعض السنوات، حيث حدثت خلالها الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، غزو العراق للكويت عام ١٩٩١، الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وغيرها من الأحداث الداخلية والخارجية. إلا أنه في نفس

الفترة بدأت مصر في سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات، سياسة التحول الهيكلي نحو الاقتصاد الحر، وبرنامج التحول الاقتصادي في ١٩٩٠، وانضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، وأخيراً تحرير سعر الصرف في نهاية عام ٢٠١٦. كما حدث العديد من التطورات في قوانين الاستثمار والقوانين التي تدعم الصادرات.

توضح نتائج القياس في الأجل القصير ما يلي: أولاً وجود أثر معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجل القصير. ثانياً وجود أثر معنوي وإيجابي لجميع متغيرات النموذج (سعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي، المدخرات المحلية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة). على الصادرات المصرية في الأجل القصير. توضح نتائج القياس في الأجل الطويل: أولاً لا يوجد أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجل الطويل. ثانياً وجود أثر معنوي وطردى لكل من الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات على الصادرات. ثالثاً وجود أثر معنوي وعكسي للتراكم الرأسمالي على الصادرات. رابعاً لا يوجد أثر معنوي لكل من سعر الصرف والقيمة المضافة للصناعة على الصادرات.

#### ٢.٦: التوصيات.

- يجب على الحكومة المصرية أن تسعى إلى التحول من إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، وذلك حتى يحدث الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات إذ يمكن لتلك الشركات زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة في الدول النامية.
- يجب أن تشجع الدولة الاستثمار في الشركات الأجنبية التي من المرجح أن تزيد من التصنيع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتحسين القدرة الاستيعابية في مصر والشركات المملوكة محلياً، وذلك لزيادة احتمال أن الشركات المملوكة محلياً تستفيد من التبعات الناتجة عن وجود هذه الشركات الأجنبية.
- ممكن للحكومة أن تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع هيكل حوافز للمستثمرين في الشركات الأجنبية، وخلق بيئة جيدة للاقتصاد الكلي والاستخدام الفعال للسياسة النقدية لتنمية الاقتصاد والتشجيع على مزيد من التصدير.
- وضع إستراتيجيات فعالة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الاقتصادية التي تساهم في زيادة حجم الصادرات وذلك يعني وضع الإستراتيجيات التي تحفز الشركات الأجنبية المستثمرة في مصر على التصنيع الموجه للتصدير.

- توفير المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل الخدمات المادية والمعرفية العصرية، البنية التحتية المتطورة، توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

### ٣.٦: البحوث المستقبلية.

- يمكن تقديم مقترحات لموضوعات بحثية تحتاج للمزيد من الدراسة تشمل:
  - دراسة مقارنة بين أثر الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر الأستثمار الأجنبي المباشر على الصادرت دراسة حالة مصر.
  - اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة للدول النامية والمتقدمة.
  - إضافة متغيرات أخرى لها تأثير على الصادرات مثل رأس المال البشري، رأس المال المادي، البحث والتطوير، الإنفتاح التجاري.

### المراجع.

#### أولاً: المراجع العربية.

- ١- بلعابد، فايزة (٢٠١٧). " محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات: دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠- ٢٠١٤"، مجلة دفاقر اقتصادية، جامعة عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، مجلد ٨، عدد ١٤، ص ص ٨٣- ٩٥.
- ٢- جافوريك، بياتا (٢٠١٦). " تطوير وتنويع الصادرات باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر"، مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام، مؤتمر الرياض، ديسمبر ص ص ٥٥- ٦٠.
- ٣- حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨). " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٣، ص ص ١٧٦- ١٩٥.
- ٤- خليفة، أحمد مبروك محمد، محمود، إبراهيم سيد عبد اللطيف (٢٠١٤). " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٠"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ٢٧ أبريل ٢٠١٤.

- ٥- شاكراً، صابر عدلي (٢٠١٥). " العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: حالة مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٢٩، العدد ٢، الجزء الأول، ص ص ٢٢ - ١.
- ٦- عباس، صباح نوري (٢٠١٣). " الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ص ص ٩٧ - ١١٢.
- ٧- عمار، سامية (٢٠٠١). " تحرير التجارة وأداء الصادرات الصناعية في مصر"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ٣، عدد ٩، ص ص ٥ - ٦٠.
- ٨- عمر، دينا أحمد (٢٠٠٧). " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، تنمية الرافدين، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢٩، عدد ٨٦، ص ص ١٢٩-١٤٦.
- ٩- مصر، مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط، ورقة بحثية، إعداد قسم البحوث بينك الإسكندرية بالتعاون مع SRM، نوفمبر، ٢٠١٦.
- ١٠- نويرة، طارق (٢٠٠٦). " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد ١٤، عدد ٢، ص ص ٣١ - ٧٣.
- ١١- (٢٠١٩) Friha F.& Mounir K., " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥): دراسة تحليلية"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عدد ٢٩، ص ص ١٤٥ - ١٦٩.

- 1- Andraz, J. M., & Radrigues, P. M. M. (2010), "What causes economic growth in Portugal: exports or inward FDI?" **Journal of Economic Studies**, Vol. 37, No. 3, pp. 26-287.
- 2- Anwar, S., & Sun, S. (2018), "Foreign direct investment and export quality upgrading in China's manufacturing sector", **International Review of Economics and Finance** 54, pp. 289-298.
- 3- Bhasin, N., & Paul, J. (2016), "Exports and outward FDI: are they complements or substitutes? Evidence from Asia", **Multinational Business Review**, Vol. 24 No. 1, pp. 6278.
- 4- Breusch, T. S. (1978). "Testing for autocorrelation in dynamic linear models." **Australian Economic Papers** 17(31): 33-355.
- 5- Breusch, T. S. and A. R. Pagan (1980). "The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics." **The Review of Economic Studies** Vol. 47, No. 1, pp. 239-253.
- 6- Chen, Y., Chung Hsu.W.& Wang, C. (2012), "Effects of outward FDI on home-country export competitiveness The role of location and industry heterogeneity", **Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies**, Vol. 5, No. 1, pp. 5-73.
- 7- Dicky, D.A and W.A. Fuller, (1991) "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time series Root", **Econometric**, 49, PP. 1057-1072.
- 8- Eviews 9 User's Guide II, ISBN: 978-1-880411-278, 1994-2015, 1 HS Global Inc.

- 9– Godfrey, L. G. (1991). Misspecification tests in econometrics: the Lagrange multiplier principle and other approaches, **Cambridge University Press**.
- 10– Goh, K. S., Sam, C. Y., & MuNown, R. (2017), “Re-examining foreign direct investment, exports, and economic growth in asian economies using a bootstrap ARDL test for cointegration”, **Journal of Asian Economics** 51, pp. 12–22.
- 11– Kutan, A. M., & Vuksic, G. (2007), “Foreign Direct Investment and Export Performance: Empirical Evidence”, **Comparative Economic** 49, pp. 430–445.
- 12– Majeed, M. T., & Ahmed, E. (2008), “FDI and Exports in Developing Countries: Theory and Evidence”, **The Pakistan Development Review**, Vol. 46, No. 4, PP. 735–750.
- 13– Massoud, N. (2008), “Assessing the Employment Effect of FDI Inflows to Egypt: Does the Mode of Entry Matter?”, **Arab planning Institute Kuwait**, International Conference on “The Unemployment Crisis in the Arab Countries”, (17–18 March 2008, Cairo– Egypt).
- 14– Mohmoodi, M., & Mahmoodi, E. (2016), “Foreign direct investment, exports and economic growth: evidence from two panels of developing countries”, **Economic Research–Ekonomiska Istraživanja**, Vol. 29, No. 1, pp. 938–949.
- 15– Okechukwu, O.G., Vita, G. D., & Luo, Y. (2018), “The impact of FDI on Nigeria’s export performance: a sectoral analysis”, **Journal of Economic Studies**, Vol. 45, No. 5, pp. 1088–1103.

- 16– Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R. (2001). “Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships.” **Journal of Applied Econometrics**, 16, 289–326.
- 17– Pham, T. H.H., & Nguyen, T. D. (2013), “Foreign Direct Investment, Exports and Real Exchange Rate Linkages in Vietnam: Evidence from a Co–Integration Approach”, **Journal of Southeast Asian Economies**, Vol. 30, No. 3, pp. 250–262.
- 18– Selimi, N., Reci, K., & Sadiku, L. (2016), “The Impact of Foreign Direct Investment on the Export Performance: Empirical Evidence for Western Balkan Countries”, **ILIRIA International Review**, Vol. 6, No. 1, pp. 57–66.
- 19– Suh, T., & Khan, O. J. (2003), “The effect of FDI inflows and ICT infrastructure on exporting in ASEAN/AFTA countries A comparison with other regional blocs in emerging markets”, **International Marketing Review**, Vol. 20, No. 5, pp. 554–571.
- 20– Sultan, Z. A. (2013), “A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India”, **Journal of Economics and Sustainable Development**, Vol. 4, No. 2, pp. 1–10.
- 21– Sunde, T. (2016), “Foreign direct investment and economic growth: ADRL and causality analysis for South Africa”, **Munich Personal RePEc Archive**, paper No. 72382, pp. 1–18.
- 22– Tang, y., & Zhang, K. H. (2016), “Absorptive capacity and benefits from FDI: Evidence from Chinese manufactured exports”, **International Review of Economics and Finance** 42, PP. 423–429.

- 23– Tekin, R. B. (2010), “Economic growth exports and Foreign Direct Investment in Least Developed Countries: A panel granger causality analysis”, **Economic Modelling** 29, pp. 868–878.
- 24– Xing, Y.,&Zhang, H. (2019), “FDI, IPR protection and export quality: an empirical analysis based on national data”, **Nankai Business Review International**, Vol. 10 No. 2, pp. 166–178.



ملحق رقم (١)

Dependent Variable: EXP01  
 Method: ARDL  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI GDP GFCF IND R\_\_EXR SVA  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 62500  
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4, 4, 3)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4701	-0.824569	0.183343	-0.151179	EXP01(-1)
0.0759	-2.666832	0.138822	-0.370214	EXP01(-2)
0.3491	-1.107071	0.160397	-0.177571	EXP01(-3)
0.0042	7.949969	0.111182	0.883895	EXP01(-4)
0.9091	0.124027	0.255958	0.031746	FDI
0.3582	-1.082604	0.368785	-0.399249	FDI(-1)
0.1124	-2.226440	0.223533	-0.497683	FDI(-2)
0.3716	-1.048125	0.152528	-0.159869	FDI(-3)
0.0057	7.134826	0.142267	1.015049	FDI(-4)
0.0253	4.154725	0.125321	0.520676	GDP
0.0039	8.140596	0.175889	1.431840	GDP(-1)
0.0345	3.691596	0.195896	0.723169	GDP(-2)
0.0295	-3.920666	0.124235	-0.487083	GDP(-3)
0.5420	-0.685869	0.119879	-0.082221	GDP(-4)
0.0038	8.167761	0.086173	0.703841	GFCF
0.1309	2.064887	0.226636	0.467978	GFCF(-1)
0.0163	-4.891254	0.186411	-0.911782	GFCF(-2)
0.0195	-4.585873	0.278058	-1.275138	GFCF(-3)
0.0046	-7.644399	0.109757	-0.839026	GFCF(-4)
0.0042	7.928358	0.135878	1.077286	IND
0.0774	2.643954	0.167341	0.442443	IND(-1)
0.0166	-4.860136	0.111057	-0.539753	IND(-2)
0.0386	3.532185	0.193612	0.683875	IND(-3)
0.0035	-8.399501	0.183647	-1.542541	IND(-4)
0.0105	5.743226	0.128229	0.736451	R__EXR
0.1038	2.312843	0.157313	0.363840	R__EXR(-1)
0.1118	2.231963	0.140283	0.313106	R__EXR(-2)
0.0321	-3.794513	0.270390	-1.025999	R__EXR(-3)
0.0247	-4.192568	0.235105	-0.985696	R__EXR(-4)
0.0012	12.21903	0.123705	1.511554	SVA
0.0210	-4.460254	0.087575	-0.390609	SVA(-1)
0.0436	3.365609	0.116248	0.391244	SVA(-2)
0.0073	6.523523	0.080885	0.527658	SVA(-3)
0.4967	0.771359	6.298326	4.858269	C
21.03135	Mean dependent var	0.999668	R-squared	
5.930534	S.D. dependent var	0.996015	Adjusted R-squared	
0.198479	Akaike info criterion	0.374387	S.E. of regression	
1.678782	Schwarz criterion	0.420497	Sum squared resid	
0.720355	Hannan-Quinn criter.	30.32814	Log likelihood	
3.315453	Durbin-Watson stat	273.6467	F-statistic	
		0.000311	Prob(F-statistic)	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

ملحق رقم (٢)

ARDL Bounds Test

k	Value	Test Statistic
6	37.92003	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
2.94	1.99	10%
3.28	2.27	5%
3.61	2.55	2.5%
3.99	2.88	1%

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

ملحق رقم (٣)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9499	-0.068283	0.179774	-0.012275	FDI
0.0162	4.904592	0.526914	2.584297	GDP
0.0215	-4.421968	0.514434	-2.274809	GFCF
0.2468	1.435066	0.103712	0.148834	IND
0.3957	-0.988718	0.742422	-0.734046	R_EXR
0.0079	6.364267	0.393237	2.502667	SVA
0.5169	0.732422	8.138149	5.960560	C
0.0001	-31.799382	0.025632	-0.815069	CointEq(-1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

ملحق رقم (٤)

نتائج إختبارات النموذج

test	F- statistic	P - value
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	3.4553	0.355
Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan-Godfrey ARCH	1.2918	0.4832
Ramsey Reset test	0.1724	0.7180

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.